وظائف الدولة المعاصرة

تمارس الدولة المعاصرة نوعين من الوظائف، وظائف قانونية وأخرى سياسية، وهذا ما سوف نتناوله تباعاً:

أولاً: وظائف الدولة القانونية

تنحصر وظائف الدولة القانونية كما تم التنويه اليه في محاضرات سابقة بوظيفة (التشريع والتنفيذ والقضاء).

١-**التشريع:** من المعروف في انظمة الحكم الديمقراطية تتولى السلطة التشريعية (البرلمان) مهمة تشريع القوانين، وهذه القوانين تنفذ من قبل السلطة التنفيذية ولابد للأفراد الالتزام بتطبيقها، ولا بد من الاشارة هنا إلى أن الكثير من القوانين المشرعة بالبرلمان هي أساسها مشروعات قوانين تم مناقشتها في السلطة التنفيذية ورفعت إلى البرلمان لإقرارها.

٢-**التنفيذ:** تتولى مهمة تنفيذ القوانين في الدولة مؤسسة تدعى (الحكومة)، بعد تشريعها من قبل البرلمان، وتختلف بنية الحكومة بأختلاف أنظمة الحكم، ففي أنظمة الحكم الرئاسية تتكون الحكومة من رئيس الجمهورية والوزراء، بينما في انظمة الحكم البرلمانية فأنها تتكون من رئيس الوزراء والوزراء، وكذلك الحال في انظمة الحكم المختلطة، إذاً المهمة الاساسية للحكومة في جميع أنواع انظمة الحكم هو تنفيذ القوانين المشرعة من البرلمان.

٣-**القضاء:** تتولى مهمة القيام بوظيفة القضاء في الدولة السلطة القضائية المتمثلة بالمحاكم والهيئات القضائية، وتشمل وظيفة القضاء، الفصل بين النزاعات التي تحدث بين مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، وبين الافراد على الصعيد المركزي والمحلي، كما تقوم السلطة القضائية بمهمة تفسير

الدستور والقوانين النافذة ومدى مطابقتها للدستور، ولأهمية الوظيفة القضائية للمجتمع والدولة ينبغي أن تكون مستقلة ونزيهة وعادلة وتمارس من أهل الاختصاص والخبرة، وبعيدة عن كل الضغوط والتدخلات السياسية.

ثانياً: وظائف الدولة السياسية

من أهم الوظائف السياسية للدولة هي (الحفاظ على أمن المجتمع والدولة داخلياً وخارجياً، اقامة العدل بين المواطنين، تحقيق التنمية الشامة).

١-**الحفاظ على أمن المجتمع والدولة داخلياً وخارجياً:** من أهم المهام التي تقع على عاتق الدولة هو توفير الامن، سواء على المستوى الخارجي المتمثل بالحفاظ على استقلال الدولة وسيادتها من التدخلات والاعتداءات الخارجية، وتتولى هذه المهمة القوات المسلحة بمختلف صنوفها، أما على المستوى الداخلي واقصد هنا الأمن الداخلي فتقع المهمة على عاتق الشرطة وقوى الامن الداخلي التي عليها مهمة الحفاظ على الارواح والممتلكات العامة والخاصة ومنع الاعتداء.

٢- **اقامة العدل بين الموطنين:** أن تطبيق الدستور والقوانين النافذة دون تمييز هو الذي يكفل العدالة ولو نسبياً بين الافراد، وهنا لابد من التمييز بين العدل والمساواة، فالأخيرة لا يمكن أن تحقق العدالة، لأن العدالة هي التمييز بين الافراد على أساس الاستحقاق (فهل يستوي الذين يعلمون والذين لايعلمون)، وقطعاً الدول الأكثر عدلاً هي الأكثر استقراراً.

٣- **تحقيق التنمية الشاملة:** من مهام الدولة هو تحقيق التنمية سواء على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي والثقافي والسياسي، ولتحقيق التنمية لابد من وجود هدف معين للدولة فيما يخص مستوى التنمية، وهذا الهدف يحتاج إلى

خطط وتنظيم، والخطط تحتاج إلى أدوات لتنفيذها، أي توظيف الامكانات المادية والبشرية للوصول إلى الهدف لتحقيق التنمية الشاملة.